المؤتمر التربوي الثاني – الاستثمار في التعليم العالي

جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي

31 آيار 2011

مفهوم الاستثمار في التعليم العالي

للنائب د. يوسف الزلزلة

رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية

مجلس الأمة – الكويت

تتناول هذه المحاضرة الموجزة مفهوم الاستثمار في التعليم العالي في ثلاث محاور رئيسية، الأول يوضح أهمية الاستثمار في التعليم العالي، والمحور الثاني يبين مخصصات الاستثمار في التعليم في الميزانية العامة للدولة، ويركز المحور الثالث على العوامل المؤثرة على الاستثمار في التعليم.

المحور الأول: أهمية الاستثمار في التعليم :

يعتبر الإنفاق على التعليم أحد الاستثمارات الأفضل لأنه استثمار في تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية، حيث أن ما يكتسبه البشر من دخل أو تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وايجابية مباشرة مع مخرجات هذا التكوين، وإن كل فرد من أفراد المجتمع يمكنه أن يتمتع بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه، بل إن الآثار الايجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرتها لتنعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية للمجتمع، وذلك نتيجة لما يعرف بمضاعف الاستثمار (Investment Mutiplier).

وإن التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والتطوير والتعليم الأساسي من أهم المؤشرات العالمية وهي تتكون من اثناعشر مؤشراً اساسياً من اهم المؤشرات العالمية مجموعة رئيسية وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي، والصحة والتعليم الأساس والتعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور السوق المالي، والاستعداد التكنولوجي وحجم السوق، ودرجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها، والبحث العلمي والابتكار والتطوير.

ويحتل الاستثمار في التعليم مكانه هامة بين أولويات الاستثمار، ويجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة، ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، وكذلك بين مختلف مسارات وجهات ومستويات التعليم، لهذا يجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهاج الذي يهيمن على آليات تحقيق الأهداف المرجوة في حدود الإمكانيات المتاحة من خلال تحديد الأولويات.

وأكدت تقارير اليونسكو أن هناك علاقة هامة ايجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، ووفقا لتقرير البنك الدولي فإن التعليم يحقق عائدات أكثر أهمية للمجتمعات الإنسانية، كما يؤكد البنك الدولي أن التعليم أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو المستدام، والدراسات الحديثة تشير إلى أن سنة إضافية واحدة في التعليم تحقق نموا في الناتج المحلي بنسبة 7% وهذا يوضح أهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

المحور الثاني: مخصصات الاستثمار في التعليم في الميزانية العامة للدولة :

تشير تقارير منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) أن الميزانية المخصصة للتعليم في بلد واحد كفرنسا، أو ألمانيا، أو ايطاليا، أو المملكة المتحدة، تفوق الإنفاق على التعليم في منطقة إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى بأكملها.

ويبلغ الاستثمار في مجال البحث العلمي في الدول الصناعية ما نسبته 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في وقت بلغ فيه مجموع الإنفاق على التعليم 9.5%

من الناتج المحلي الإجمالي، منها 5% للإنفاق على التعليم العام، 4.5% للإنفاق على التعليم العالي.

وتشير الدراسات أن مخصصات الخدمات التعليمية في الميزانية العامة لدولة الكويت للسنة المالية 2012/2011 بلغت 1278 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7.2% من جملة المصروفات.

المحور الثالث: العوامل المؤثرة على الاستثمار فى التعليم :

تعاني الكثير من الدول النامية من قصور في توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج التعليم العام والتعليم العالي من ناحية، وسوء استغلال المتاح من هذه الاستثمارات من ناحية أخرى، وذلك بسبب ضعف كفاءة استخدام الاستثمارات المتاحة.

وتشير الدراسات إلى التفاوت في الإنفاق على التعليم في مراحله المختلفة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين دولة وأخرى، ويرجع ذلك التفاوت إلى العديد من العوامل من أهمها مدى توافر الموارد المالية، وكذلك البنية المؤسسية المتواجدة في المجتمع، ومدى توفر الشفافية والكفاءة والفاعلية، ومدى القدرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، واحتياجات التنمية.

وأيضا تؤثر عدالة توزيع مخصصات الاستثمار داخل قطاع التعليم في مراحله المختلفة من ناحية، وتوزيع الاستثمارات بين القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وخدمات الصحة والتعليم والإسكان والمرافق والإنفاق العسكري والأمن من ناحية أخرى إيجابا أو سلبا على نتائج التنمية لذلك يجب أن يراعي المخططين التنسيق والتكامل والشمولية والعدالة في توزيع الاستثمارات بين أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

ويجب التأكد من جدوى الزيادة في الاستثمار في التعليم وليس للتوسع الأفقي في مؤسساته فحسب، بل لتطوير النوعية والجودة التعليمية في نفس الوقت،

وبحيث يصبح العائد من الاستثمار في التعليم يفوق الإنفاق عليه، وبما يتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، حيث أن الإنفاق المتزايد على التوسع الأفقي في المؤسسات التعليمية قد يكون على حساب مراعاة التميز في نوعية وجودة العملية التعليمية، كما قد يكون على حساب الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى ضرورية للتنمية، وبذلك يؤدي الاستثمار الأفقي في التربية والتعليم إلى نتائج غير مأمولة منه فقد يسهم في تحويل نوع البطالة السائدة في المجتمع من بطالة أمية إلى بطالة مقنعة (Disguised Unemployment) وإلى تعميق الفجوة بين نوعية مخرجات التعليم وبين متطلبات التنمية المستدامة.

ويتوقف قرار الاستثمار في التعليم العالي على طبيعة القطاع الذي يرغب في الاستثمار، فمثلا ينظر القطاع الخاص إلى قرار الاستثمار على أنه قرار يوازي بين العوائد المادية والنقدية من هذا الاستثمار وبين ما يتكبده من تكاليف مباشرة أو غير مباشرة.

أما القرار الحكومي في الاستثمار في التعليم العالي فينظر إليه من زاوية كونه خدمة عامة وليس للعوائد والتكاليف، وما يهم المستثمر هنا العائد الاجتماعي، وتحقيق أهداف عامة للمجتمع والإنسان وتتسم بالاستدامة والتجديد المستمر كتعزيز الإنتاجية، وصقل المهارات والحفاظ على القيم المهنية والإنسانية وغيرها.

وتؤكد الدراسات أن معدل العائد الداخلي (IRR) للاستثمار في التعليم سواء للفرد أو المجتمع مرتفعة نسبيا مما يعكس أهمية الاستثمار في التعليم وتوجيه الموارد الفردية أو الحكومية نحوه.

وفي الختام نؤكد على نصيحة السيد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق عندما أجاب على سؤال عن أسباب نهضة بلاده بالاهتمام بالاستثمار في التعليم.

ومن ناحية أخرى نشير إلى ما ورد في كتاب أمة في خطر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أهمية الاستثمار في التعليم عندما تراجع ترتيبها بين الأمم في العلوم الأساسية والرياضيات.